

فضيحة للاستخبارات الفرنسية باستهدافها المغرب

ويخشى الكاتب أن يتحول المخبر المصطنع من نهج استخباراتي أممي دنيء إلى سلوك فكري قد تلقتي حوله النخب السياسية والفكرية التي تشمل اليمين واليسار.

ولسوء الحظ، تسبب استيلاء المخابرات الفرنسية على عدم الثقة في المعلومات الحكومية وإدارتها للمعلومات، ووقر هذا الفخ الأرضية للنتافر العرفي مقترنا بالتحيز التاكدي والبارانويا القديمة الجيدة التي يصعب التغلب عليها بالحقائق والمنطق. حيث يحوم كل شيء حول الخوف والعواطف. وكلما حاربت هذا النهج أكثر، كلما أصبحت الأمور أسوأ.

وليست "المعلومات المضللة" والإبلاغ عن المخالفات الفرنسية هو الذي "يشوه" بل التسريبات التي يخترعها أشخاص يعيشون قصصا تصنع الفرق بين الحرب والاستقرار، وبين الحياة والموت. حيث يتجاوز الاستقطاب في عالم المعلومات السلوكيات وتفضيلات السياسة.

من جانبه، سمي الصحافي البريطاني المخصص بشؤون الشرق الأوسط جونان جورنال الضجيج بشأن تسريبات بيغاسوس بـ"التفاهات الصحافي"، مشيرا في ذلك إلى التغطية الحماسية المبالغ فيها من قبل صحيفة الغارديان البريطانية.



عبدالقادر فيلالي
المغرب أصبح قوة كفوّة وإقليمية وزمن الثروة الأوروبية قد ولّى

وكتب جورنال في مقال له بموقع "سنديكيشن بيورو للسرائي" التعبير عن الدهشة من وجود واستخدام برامج التجسس المتطورة على الهواتف الذكية هو ببساطة مخادع.

وقال "سواء أحببنا ذلك أم كرهنا، فنحن نعيش في عصر المراقبة الجماعية. يتم تتبع كل واحد منا ومراقبته يوميا، عبر الإنترنت وفي العالم الحقيقي، من قبل الحكومات والشركات على حد سواء".

وأضاف أنه "لم يظهر بعد مصدر تسرب أرقام الهاتف البالغ عددها 50000. ولكن ما هي الدولة التي تستفيد أكثر من التلاعبات الخفية؟ هل يمكن أن تكون روسيا، الغالبة بشكل واضح عن قائمة الدول التي يُفترض أنها متورطة في التسريب".

يُستيس الفاعلون الخبيثون القضية المعنية منذ اليوم الأول من خلال خلق عاصفة مثالية لتعميق الانقسامات القائمة ووضع أفراد من نفس الأمة ضد بعضهم البعض.

وفي العالم الرقمي، يتطلب المجتمع الرقمي مجموعة جديدة من الوكالات الأمنية الشفافة في فرنسا بما يتجاوز الحاجة إلى حماية النفس من عمليات الاختيال عبر الإنترنت أو سرقة معلومات التعريف الشخصية.

ويضيف فيلالي أن الصراع الإقليمي حول الصحراء المغربية يخلق حالة من عدم الاستقرار لأوروبا في شمال أفريقيا. كما أن الدول الأوروبية مدعوة اليوم للتعبير عن دعمها العملي والواضح لمبادرة الحكم الذاتي، والانطلاق من منطق التعبير عن ذلك في الخطاب.

وعندما يتعلق الأمر بالممارسة وعندما نريد تفعيل مفهوم التحول إلى الأوربية، فإننا نجادل بوضوح بأن المخالفات المصطنعة هو أحد الأعراض المرصية لدى الإلتحاد. ولا نحتاج إلى تشخيص أعمق للوضع لنستنتج أن المغرب أصبح قوة كفوّة وإقليمية وأن زمن الازدهار الاقتصادي والثروة الأوروبية قد ولّى.



عيون حاقدة على انجازات المغرب

الرباط - لم تجر فضيحة تسريبات بيغاسوس كما كان مخططا لها فعوض أن تهن صورة المغرب كشفت هذه التسريبات مخططات دول أوروبية تستهدف الرباط.

ويرى الباحث المغربي عبدالقادر فيلالي، من أوتساوا الكندية أن الإبلاغ عن مخالفات وتسريبات مصطنعة أصبح الآن أداة للتخريب الاستراتيجي. حيث جرت هندسة الإبلاغ عن المخالفات التي تم تسريبها عمدا بشأن قضية بيغاسوس بطريقة تهدف إلى تشويه السيادة المغربية، وتقويض مصداقية الأجهزة الأمنية في البلاد.

ويتساءل الكاتب ما الذي يمكن أن تجنيه وسائل الإعلام وأجهزة الأمن والاستخبارات التابعة لبعض الدول الأوروبية "الديمقراطية" من خلال الترويج لخطاب مناهض للمغرب في هذه اللحظة بالذات؟

تكمّن مهمتنا في مساعدة الجمهور على فهم كيف أصبحت الروايات التي لا أساس لها من السمات المميزة للانتشار سريع وبعيد المدى للمعلومات الدقيقة وغير الدقيقة.

ووراء هذا المبلغ المصطنع يقف ممثلون خيساء يخلطون بين الأخبار التي لا أساس لها من الصحة والروايات المضللة لهندسة تصور "الشر السياسي" القادم من دولة ذات سيادة لتقويض مستوى نوماها وتطورها.

وهذا هو المجال الذي يعمل فيه الإنترنت وتصنيع المبلغين عن المخالفات لابتكار قصة لغرض وحيد يكمن في تشويه سمعة بلد ما.

وتمدّت هذه التكتيكات مع تكتيكات الإعلام وحقوق الإنسان والروايات الصحافية التي أدت إلى حجم البنية التحتية المشوهة وروايات الجهود المناهضة للحكومة.

ولم تجعل التحديات المتزايدة المتمثلة في الإبلاغ عن المخالفات المصطنعة مثل بيغاسوس والمعلومات المضللة والتشهير والمعلومات المضللة المتعمدة ونظريات المؤامرة والمعلومات الكاذبة بعض الخدمات الأمنية الأوروبية تبدو أكثر سخافة فحسب، بل أدت إلى تغذية الشهور بعدم الثقة في مستقبل هذه الوكالات أيضا لأنها سممت المجال العام وهددت أساس الفكر البشري.

يقول فيلالي إن الانطباع الأول الذي كان لديه أثناء مشاهدة قناة إخبارية معينة موالية للإليزيه، حام حول الطبيعة بلا حدود للمعلومات المضللة والتشهير الذي نما، سواء على القنوات المفتوحة (ما يسمى منصات التواصل الاجتماعي)، ولكن أكثر من ذلك على القنوات المشفرة الإخبارية.

وتمتحن ما يسمى بالدول الديمقراطية بشكل أكبر من خلال المعلومات المضللة من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية التي تعمق الاستقطاب بين شعوبها، وتقسّم الولاء الوطني بين الحكومات في السلطة والمعارضة التي ترفض المعلومات القائمة على الحقائق، وتستغل التشدد والمساعدة من الجهات الخارجية لصالحها، بما يقوّض الوحدة بشكل يضر بالأمن القومي والاقتصادي بشدة.

ويتساءل الكاتب عن كيفية تسرب هذه "الوكالات الأمنية والإعلامية الأوروبية" بطريقة مدمرة للجمهور والصحافيين العديدين من حالات "المبلغين عن المخالفات" التي تعتمد على التشهير والتضليل والتعبئة عبر الفضائيات والمواقع والقنوات عمدا، كلما سنحت الفرصة للتقليل من صورة الأجهزة الأمنية الجادة والمسؤولة في الجنوب واحتقارها وتلفيق كل الخرافات والمبررات لتحقيق الهدف المنشود.

تونس لا تترقب تقاربا بين الرئيس ومعارضيه

الخلافاً السياسية المتواترة تنفي احتمالات التوافق



تحركات ترسم مستقبل تونس

واعتبر أن "من يتحدثون اليوم عن عسكريّة الدولة لم لديهم حساسية مفردة من الجيش".

واختتم حديثه بأن "الجيش منذ ثورة يناير 2011 إلى اليوم ساعد هذه التجربة على الاستمرار وكان ضامنا لمسار الثورة، وقام بحماية الانتخابات، وحتى اليوم يقدم المساعدة في مواجهة الأزمة الصحية المتعلقة بجائحة كورونا".

ويُنظر إلى تونس على أنها الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في إجراء عملية انتقال ديمقراطي من بين دول عربية أخرى شهدت أيضا ثورات شعبية اعطيت بالأنظمة الحاكمة فيها، ومنها مصر وليبيا واليمن.

لكن في أكثر من مناسبة اتهمت شخصيات تونسية دولا عربية بقيادة "ثورة مضادة" لإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، خوفا على مصير الأنظمة الحاكمة في تلك الدول.

ويقول الباحث في الجامعة التونسية سامي براهيم إن منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية غير قادرة على إحداث توافق بين سعديين الإجراءات.

ويبرر وجهة نظره بأن "اتحاد الشغل (أكبر منظمة عمالية) فشل سابقا في مساعده لتنظيم حوار بسبب رفض سعدي لإجراء الحوار تحت سقف الدستور الحالي".

ورأى أن "حل هذه الأزمة متوقف اليوم على مؤسسات الدولة والطبقة السياسية والمنظمات الاجتماعية الوطنية ومدى قبولها بهذه الإجراءات".

وأعرب عن اعتقاده بأن "سعدي ماض في القرارات العنيفة والجنونية التي اتخذها".

ويقترح الباحث التونسي حلولا للخروج من الأزمة، في مقدمتها ضرورة عقد الحوار بين الأطراف السياسية الذي كان معطلا في السابق، إذ كان رئيس الدولة يرفض أن يكون الحوار تحت سقف مخرجات الدستور.

وأوضح براهيم أن "الرئيس التونسي منذ توليه الحكم كان يعبر مرارا وتكرارا عن رفضه لكل المنظومة السياسية، بما فيها البرلمان ونظام الاقتراع الانتخابي، بل يرفض حتى دستور 2014، الذي يعلن اليوم أن قراراته مطابقة له، ودعا صراحة سابقا إلى اعتماد دستور 1959".

واستطرد "ليس هناك شروط مشتركة للحوار، المسألة اليوم متوقفة على موازين قوى، من مع الانقلاب ومن مع الديمقراطية في البلد. ليس هناك وجهة واضحة معارضة".

ولا يبدو أن المؤشرات الأولية توحى بإمكانية حدوث توافق سريع بين سعدي ومعارضيه، وفي الأزمة السياسية السابقة خير مثال، حيث استمر الخلاف بين سعدي والمشيبي منذ منتصف يناير بسبب تعديل وزاري أجراه الأول ورفضه سعدي، ولم يتنازل أي طرف لصالح البلاد.

أملى عليه واجبه الوطني اتخاذ هذه القرارات، لذلك لا بد من الانصياع لبيها".

وفي حين رفضت أحزاب سياسية قرارات الرئيس التونسي، لم يدن الاتحاد التونسي للشغل، المنظمة النقابية الأولى في البلاد، قرارات سعدي وحسه على ضرورة إقرار ضمانات دستورية وضبط الإجراءات الاستثنائية بجدول زمني.

وتوقع بن نصر أن يكون "الاتحاد العام التونسي للشغل دور في تاطير هذا المسار"، لافتا إلى أن "الاتحاد طالما دعا الأطراف السياسية إلى الحوار، لكن كل الأبواب كانت موصدة".

ورأى أن "الاتحاد قادر على لعب دور التهدة وضمان الاستقرار الاجتماعي في البلاد".

وتعليقا على دور المؤسسة العسكرية في الأزمة، قال إن "مهام الجيش الوطني مضبوطة بالدستور، وهي حماية الوطن من أي عدوان داخلي أو خارجي ومعاودة مجهود الدولة في حفظ النظام أو في المسائل التنموية والصحية وغيرها".

في المقابل، يأمل الخبير التونسي في أن يبقى رئيس الجمهورية في إطار القرارات التي أعلنها في مسار التجربة الديمقراطية والحفاظ على الحريات واحترام الدستور، وتقديم برنامج عمل من شأنه أن يخرج البلاد من هذه الأزمة المستعجلة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي.

ورأى أنه "لم يعد هناك مجال لتقريب وجهات النظر بين سعدي والأحزاب السياسية التي عبرت عن رفضها لقراراته، لانها يقفان على طرفي نقيض".

وأردف "لا بد من ضبط النفس، وعلى الجهات الراضية أن تعي أن هناك سلطة شرعية اتخذت هذه القرارات، وهذه السلطة لها من القوة ما يمكنها من أن تحمي الممتلكات العامة والخاصة وتحمي الشعب".

وخلال إعلانه عن الإجراءات المفاجئة، لم يتغافل رئيس الجمهورية عن توجيه تحذيرات حادة للجهة التي لا يمكنها من أن ترفع السلاح أو مواجهة قراراته بقوة العنف، وقال إن الجيش التونسي سيكون بالمرصاد لأي تحركات مسلحة.

ويرى بن نصر أن ما صرح به الرئيس بأن من يطلق الرصاص سيقابل بوابل من الرصاص كان واضحا منه أن رئاسة الجمهورية لها القوة الكافية لحماية هذه الخيارات وهذا المسار.

وحذّر بن نصر وهو عميد متقاعد من الجيش، كل الأطراف من "أي انزلاق إلى مربع العنف، لأنه سيقابل بعنف مقابل".

وتابع "على جميع السياسيين الراضين للقرارات أن يقتنعوا أن المسار السياسي في تونس لا يمكن أن يتقدم بما هو عليه من تعطيل، وأن رئيس الدولة

منذ إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد قراراته الأحد والخاصة بتجميد صلاحيات البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه، لم يتوقف الجدل السياسي والقانوني، لاسيما مع إعلان الرئيس استناده في قراراته إلى الفصل 80 من الدستور.

منذ إعلان الرئيس التونسي عن إجراءاته المفاجئة الخميس انقسم التونسيون بين مساند ومعارض وداع إلى تقريب وجهات النظر للحلحلة الأزمة والحفاظ على مكتسبات ثورة 2011.

وأضاف "رئيس الجمهورية لديه كل المعطيات الأمنية والعسكرية ولديه المعلومات والاستعلامات، لذلك ارتأى اتخاذ مثل هذه الإجراءات".

وصف بن نصر قرارات سعدي بـ"الجريئة والشجاعة"، مؤكدا "ضرورة تطوير هذه الرؤية"، لكنه دعا "الأطراف الراضية لقرارات سعدي، أحزابا ومواطنين، إلى احترام تلك القرارات وضبط النفس والابتعاد عن الاحتقان والعنف، واحترام إنفاذ القانون واحترام قوات الأمن والجيش المطالبة بالحفاظ على ضبط الأمن وحماية الأملاك العامة والخاصة".

في المقابل، يأمل الخبير التونسي في أن يبقى رئيس الجمهورية في إطار القرارات التي أعلنها في مسار التجربة الديمقراطية والحفاظ على الحريات واحترام الدستور، وتقديم برنامج عمل من شأنه أن يخرج البلاد من هذه الأزمة المستعجلة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي.

ورأى أنه "لم يعد هناك مجال لتقريب وجهات النظر بين سعدي والأحزاب السياسية التي عبرت عن رفضها لقراراته، لانها يقفان على طرفي نقيض".

وأردف "لا بد من ضبط النفس، وعلى الجهات الراضية أن تعي أن هناك سلطة شرعية اتخذت هذه القرارات، وهذه السلطة لها من القوة ما يمكنها من أن تحمي الممتلكات العامة والخاصة وتحمي الشعب".

وخلال إعلانه عن الإجراءات المفاجئة، لم يتغافل رئيس الجمهورية عن توجيه تحذيرات حادة للجهة التي لا يمكنها من أن ترفع السلاح أو مواجهة قراراته بقوة العنف، وقال إن الجيش التونسي سيكون بالمرصاد لأي تحركات مسلحة.

ويرى بن نصر أن ما صرح به الرئيس بأن من يطلق الرصاص سيقابل بوابل من الرصاص كان واضحا منه أن رئاسة الجمهورية لها القوة الكافية لحماية هذه الخيارات وهذا المسار.

وحذّر بن نصر وهو عميد متقاعد من الجيش، كل الأطراف من "أي انزلاق إلى مربع العنف، لأنه سيقابل بعنف مقابل".

وتابع "على جميع السياسيين الراضين للقرارات أن يقتنعوا أن المسار السياسي في تونس لا يمكن أن يتقدم بما هو عليه من تعطيل، وأن رئيس الدولة

تونس - منذ إعلان الرئيس التونسي

عن إجراءاته المفاجئة الخميس انقسم التونسيون بين مساند ومعارض وداع إلى تقريب وجهات النظر للحلحلة الأزمة والحفاظ على مكتسبات ثورة 2011.

وأضاف "رئيس الجمهورية لديه كل المعطيات الأمنية والعسكرية ولديه المعلومات والاستعلامات، لذلك ارتأى اتخاذ مثل هذه الإجراءات".

وصف بن نصر قرارات سعدي بـ"الجريئة والشجاعة"، مؤكدا "ضرورة تطوير هذه الرؤية"، لكنه دعا "الأطراف الراضية لقرارات سعدي، أحزابا ومواطنين، إلى احترام تلك القرارات وضبط النفس والابتعاد عن الاحتقان والعنف، واحترام إنفاذ القانون واحترام قوات الأمن والجيش المطالبة بالحفاظ على ضبط الأمن وحماية الأملاك العامة والخاصة".

في المقابل، يأمل الخبير التونسي في أن يبقى رئيس الجمهورية في إطار القرارات التي أعلنها في مسار التجربة الديمقراطية والحفاظ على الحريات واحترام الدستور، وتقديم برنامج عمل من شأنه أن يخرج البلاد من هذه الأزمة المستعجلة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي.

ورأى أنه "لم يعد هناك مجال لتقريب وجهات النظر بين سعدي والأحزاب السياسية التي عبرت عن رفضها لقراراته، لانها يقفان على طرفي نقيض".

وأردف "لا بد من ضبط النفس، وعلى الجهات الراضية أن تعي أن هناك سلطة شرعية اتخذت هذه القرارات، وهذه السلطة لها من القوة ما يمكنها من أن تحمي الممتلكات العامة والخاصة وتحمي الشعب".

وخلال إعلانه عن الإجراءات المفاجئة، لم يتغافل رئيس الجمهورية عن توجيه تحذيرات حادة للجهة التي لا يمكنها من أن ترفع السلاح أو مواجهة قراراته بقوة العنف، وقال إن الجيش التونسي سيكون بالمرصاد لأي تحركات مسلحة.

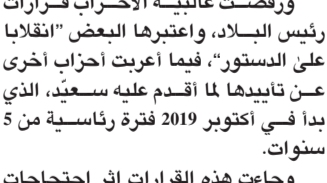
ويرى بن نصر أن ما صرح به الرئيس بأن من يطلق الرصاص سيقابل بوابل من الرصاص كان واضحا منه أن رئاسة الجمهورية لها القوة الكافية لحماية هذه الخيارات وهذا المسار.

وحذّر بن نصر وهو عميد متقاعد من الجيش، كل الأطراف من "أي انزلاق إلى مربع العنف، لأنه سيقابل بعنف مقابل".

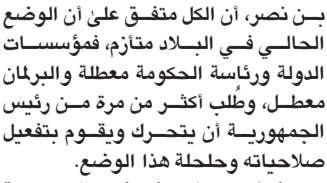
وتابع "على جميع السياسيين الراضين للقرارات أن يقتنعوا أن المسار السياسي في تونس لا يمكن أن يتقدم بما هو عليه من تعطيل، وأن رئيس الدولة



مختار بن نصر
لامجال لتقريب وجهات النظر بين سعدي والأحزاب السياسية



سامي براهيم
الحل في مدى قبول مؤسسات الدولة بهذه الإجراءات



لكن أغلب الإراء تتفق على استبعاد إمكانية إيجاد حلول توافقية للأزمة، وأنه لا مجال لتقريب وجهات النظر بين سعدي، الذي يبدو ماضيا في قراراته، وبين الأطراف المعارضة لها.